

المبرأة والالكفالة بما تغدر شيئا ووقف من الكفيل كما حرد
والنصام وبالبيع خلف الثمن وبالمهون وبالامانة كالوديع
والسفار والمشاخر ومال المضاربة والشركة وبالجار عداية
مساخره معينة بخلاف غير المعينة ومحمد بن عبد الله بن
معتين وعن ميثم بن نفيس وبلفيول الطالب في الجاهل في الكفيل
عن ميثم بن مريضة مع غيبته عن مالك بن مال الكفالة خير كفل
عبد ولا يرجع اصبل ان الذي الكفيل وان لم يظها بالمال وما يرجعها
الكفيل ثم لا يتصرف به ورجح كز كز كز وفبضه له وردة على
تاضيه اجب كفيل امره اصبله بان يتعين عليه ثوبا ففعل له
وما يرجع بايم فعله ولو كز عا ذاب له او عاقض له عليه وقاب
اصبله فانام مدعيه يتخذه على كفيله ان له على اصبله كز اذت
وان انام يتخذه على كفيله ان له على زيد كذا وهذا الكفيل بالامر
قضى عليها وفي الكفالة بلا امر على الكفيل فقط ولو ضل البرك

بطان على بعد ولو شهد وخم لا قال ان كتب على الصل
باع ملكة أو بيعة بائنا فذاهو كتب شهد بذلك بطلت ولو
كتب شهادة على اقرار القادين لا لو ضمن العهدة او الظاهر
او المضارب الثمن لرب المال او الكفيل بالبيع لو ظم او احدث
اليابعين حصته صاحب من ثمن عهده باعاه بصفتي بطر و
بصفتين صح كضمان الخراج والنزيب والغنم وان فارقت
الشهر صدف هو مع طين وان اذع الطالب انه حال ولا يجوز ضمان
البرك ان استحق المبيع مالم يفض بشئ على بايم حين على اثنين
كفل كز الاخر لم يرجع على شريكه الا بما اذى زيدا على النصف ولو
كفل اشترى عن رجل وكلفه عن صاحب رجوع على صاحب بنصف ما
اذى وان قتل وان ابراء الطالب صرهما الاخر بكم ولو سخط
الفاوضه خرب الدين ايا شاء من شريكها بكل دين ولم يرجع
اصحابا صاحب الا بما اذى لا بداع النصف عن ان كز ثوبا بعذر